

والذي كان حقيقا سيق اي لوقوع غيره عمر واتباع
 والمعيون والذى في الفن شاع بانها حرف امتناع لامتناع
 والمرضى امتناع ما يليه مع كونه يستلزم التالى به
 ثم اذا ناسب تان ينتفى ان اول خلافه لم يخاف
 كقوله لو كان للآخر لا زوخلف ويثبت الذي تالا
 ان لم ينفى وباول نفسه ناسبه لو لم يخف لم يعضه
 او المساوي نحو لو لم تكن مربيته الحديث وبالا دون
 ووردت للعرضى والتفى والمخض عند بعض اهل الفن
 وقلة كخبر المصدق تصدقوا ولو يظلف محرق
ش الثالث والعشرون وهو حرف شرط للماضى تصرف المضارع
 اليه بعكس ان الشرطية نحو لو جاء في زيد اكرمه ولو نعطى الخبار
 لما افتقر قنوا قلى ووردت للمستقبل كقوله ما ولو تلتقى اصدروا ذابعد
 موتنا ما واختلف في افادتها الامتناع وكيفية افادتها اياه على القول
 احمدها وهو لا يفي على التالويين ونسعه المحض اوى انها التقييد بوجه
 ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي مجرد شرط الجواب
 بالشرط دالة على التعليق في الماضى كما دل ان على التعليق في
 المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام
 وهذا الذى قاله كان كالمضروب ان اذ فهم الامتناع منها
 كما لم يردى فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد
 ولهذا جائز استدل به فتقول لو جاء زيد لا كرمته لكنه لم يجرى التلا
 وهو لسببويه قال انها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره اى انها

تقتضى

تقتضى فعلا ما ضيا كان يتوقع ثبوت غيره والمضى غير
 واقع فكانه قال حرف يقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت
 لثبوت الثالث وهو المشهور على السنة النجاة ومشى عليه العربون
 انها حرف امتناع لامتناع اى تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط
 فتقول لو جئت لذكر متك دال على امتناع الاكرام لامتناع المجيء =
 واعترض بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى
 ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والجرم يد من بعد سبعة
 اجرام انفذت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيبي لو لم يخش الله لم
 يعضه لان عدم النقاد محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم =
 العيصان كذلك سواء وجد الخوف ام لا الرابع وهو لا يني مالك
 انها حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لثابته من غير تعرض
 لنفى التالى قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمر ومحكوم
 بانقائه ويكونه مستلزما لثبوت قيام من عمر وهى العمود
 قيام آخر غير الامتناع عن قيام زيد وليس له لا تعرض لذلك قال ابن
 هشام في المعنى وهذه اجود العبارات قال واما التالى الى الجواب
 فتدق بعقل بينه وبين الاول امر تبارك مناسبا وقام لا يعقل ثم
 تكلم على التسميى من غير نقان واقنع منه ما في جميع الجوامع ان التالى
 ان ناسب الاول بان لزمه عقلا او عادة او شرعا فان لم يخالف الاول
 غيره في ترتيب التالى عليه انتفى التالى ايضا كقوله تعالى لو كان ثبوتا
 آلهة الا الله لفسدنا اى السموات والارض ففسادها اخر وجهما
 عن نفاهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق

ما